International Journal of Humanities & Social Sciences
المجلة الدولية للعلوم الانسانية والاجتماعية
Volume (8) – February - 2019
العدد الثامن- فبراير 2019
SJIF Impact Factor 3.38
ISSN:1858-838

دور البنوك التجارية في تمويل المؤسسات المصغرة: حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR)

The role of commercial banks in financing small enterprises: The case of the Bank of Agriculture and Rural Development (BADR)

أ.د. غياط شريف– مدير مخبر التنمية الذاتية والحكم الراشد – جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر
د. مكاحلية محي الدين، جامعة البليدة 2، الجزائر

المستخلص:

إن المشكل التمويلي للمؤسسات المصغرة، يتلخص في عدم قدرة حصولها على التمويل من المصادر الخارجية. ويرجع هذا لضعف قدرتها التفاوضية مع البنوك والمؤسسات المالية بسبب قلة الضمانات وارتفاع مستوى المخاطر الاستثمارية في هذه المؤسسات. ولمواجهة هذا المشكل والتخفيف من آثاره، قامت حكومات الدول ومن بينها السلطات الجزائرية بإنشاء عدة وكالات وهيئات دعم متخصصة، تهدف من وراءها إلى ترقية المؤسسات المصغرة ورفع وتحسين مستوى الخدمات المالية الموجهة لهذا النوع من المؤسسات.

وعليه فقد أشارت الدراسة، التي شملت بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) ومن منطلق استخدام التقارير السنوية لهذا البنك، خلصنا إلى أن هذا الأخير، يؤدي دورا إيجابيا في تمويل المؤسسات المصغر، تقوم على تخفيض التكلفة والتمييز معاً كأساس لتحقيق الميزة التنافسية لضمان البقاء والاستمرار في السوق.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات المصغرة، إشكالية التمويل، التمويل الخارجي، الخدمات المالية، الدعم المالي، المؤسسات المالية.

Abstract:

The financial problem of microenterprises is undoubtedly the lack of access to finance from external sources. This is due to the weakness of their bargaining power with banks and financial institutions due to lack of guarantees and high level of investment risk in these institutions.

To address this problem and mitigate its effects, the governments of the countries, including the Algerian authorities, have established several specialized agencies and support bodies, which aim to upgrade the micro-enterprises and raise and improve the level of financial services targeted at this type of institution. The study, which included the Bank of Agriculture and Rural Development (BADR), concluded that the latter plays a positive role in microfinance, which is based on cost reduction and discrimination as a basis for achieving competitive advantage to ensure surviva and sustainability market.

Keywords: micro-enterprises, financing problem, agriculture and rural development bank, external finance, financial services, financial institutions.

الاطار النظري للدراسة:

المقدمة:

إن التوجه الجديد لكثير من الدول وخاصة منها الدول النامية والسائرة في طريق النمو، يتوجب انتقال السياسات الاقتصادية من التركيز على المؤسسات الكبيرة أو الضخمة إلى المؤسسات المصغرة والمتوسطة، لما لها من أهمية ودور هام في دعم التنمية الاقتصادية والتخطيط المستقبلي والتي هي نابعة من دورها في التوظيف وارتفاع حجم مساهمتها في القيمة المضافة، علاوة على حجم الاستثمارات نتيجة إنشائها وسرعة انتشارها وأهميتها لتكوين آلية الاقتصاد الحر.

ولذلك عكفت جل الدول باختلاف قدراتها الاقتصادية على تخصيص امتيازات خاصة بالمؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في تشريعاتها وقوانينها المرتبطة بالتجارة والاستثمار والقروض وكذا توفير الإمكانيات اللازمة لتنميتها وتطورها بدء بتوفير المشورة والتوجيه وانتهاءا بتقديم المساعدات المالية وإعطائها إعفاءات ضريبية وتسهيلات جمركية وكذا تبسيط إجراءات منح القروض لمثل هذه المؤسسات.

ونظرا لمحدودية قدرات المؤسسات المصغرة مقارنة بالمؤسسات كبيرة الحجم، أصبح من الضروري في ظل التغيرات الحالية، الأخذ بيدها حتى تستطيع الاستمرار والتطور واحتلال مكانة هامة في الهيكل الاقتصادي لأي دولة بعد تراجع دور المؤسسات الكبيرة. وبلا شك إن هذه العناية والاهتمام، الذي أولته تلك الدول لهذه المؤسسات، قد ساهم في تعزيز بقائها وتنمية قدراتها، ونتيجة لذلك كان للمؤسسات المصغرة الدور الكبير في تحقيق زيادة مطردة في معدلات النمو الاقتصادي لهده الدول.

اشكالية الدراسة:

في ضوء ما سبق، فإن اشكالية الدراسة تنبع من حقيقة عدم كفاية مصادر التمويل المتاحة أمام المؤسسات المصغرة في الجزائر، رغم كونها تعتبر في الوقت الراهن إحدى المرتكزات الرئيسة لخلق الثروة والمساهمة في تحقيق التنمية، وهو ما سعت الجزائر إلى القيام به من خلال الاهتمام أكثر بهذا القطاع. من هذا المنطلق تأتي هذه الدراسة كمحاول للإجابة على التساؤلات الرئيسية التالية:

– أين يكمن جوهر مشكلة التمويل بالنسبة للمؤسسات المصغرة؟ وماهي احتياجاتها التمويلية في مختلف مراحل حياتها وما مدى ملائمة مصادر التمويل المتاحة لتلبيتها

– ما مدى مساهمة البنوك التجارية ومنها على وجه الخصوص بنك الفلاحة والتنمية الريفية في تمويل احتياجات المؤسسات المصغرة في الجزائر؟

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

– معرفة الخصائص التي تتميز بها المؤسسات المصغرة ، ومن ثم معرفة أهمية ومكانة هذه المؤسسات في الاقتصاد الوطني.

– الوقوف على واقع المؤسسات المصغرة والإجراءات التي أقيمت في سبيل دعمها.

– التعرف على حقيقة اشكالية تمويل المؤسسات المصغرة، وبالتالي الوقوف على مصادر تمويل هذه المؤسسات واحتياجاتها والمشاكل التي تعاني منها في هذا المجال.

أهمية الدراسة:

تكتسي هذه الدراسة أهمية كبيرة انطلاقا من المكانة، التي تحتلها المؤسسات المصغرة والصغيرة حاليا في الجزائر، باعتبارها حلا فاعلا لتدعيم الاقتصاد الوطني، من خلال عملها على زيادة القيمة المضافة، استحداث مناصب شغل جديدة، وبالتالي المساهمة في رفع معدل النمو الاقتصادي. كما تبرز أهمية الموضوع أيضا في الجوانب المتعلقة بـ:

– اعتبار التمويل أحدى أهم المواضيع، التي تدخل في انشغالات أصحاب المؤسسات المصغرة

– احتياج المؤسسات المصغرة إلى ضخ المزيد من السيولة النقدية عند مرحلة معينة. فقد تكون في حاجة إلى تمويل شراء معدات جديدة أو عقار تجاري، أو للعمل على تنفيذ خطة توسع في نشاطها أو الحصول على تمويل قصير الأجل لمساعدة المشروع على تخطي أزمةً في السيولة النقدية.

منهج وهيكل الدراسة:

للإجابة على إشكالية البحث، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، لأنه ملائم لتقرير الحقائق وإبراز المفاهيم المرتبطة بالبحث وإخضاعه للدراسة الدقيقة وتحليل أبعاده والروابط المختلفة بين المفاهيم. وذلك من خلال إسقاط الدراسة على واقع المؤسسات المصغرة في الجزائر وإشكالية حصولها على التمويل اللازم لتغطية احتياجاتها من البنوك التجارية.

ونظرا لأهمية هذه الدراسة، من خلال إبرازها للدور الحيوي الذي تلعبه البنوك التجارية وبخاصة بنك الفلاحة والتنمية الريفية في عملية التمويل، فقد ارتأى الباحثان تقسيمها إلى ثلاثة محاور رئيسية، حيث شمل المحور الأول: **الإطار المفاهيمي للمؤسسات المصغرة**، بينما تطرق المحور الثاني إلى: **إشكالية تمويل المؤسسات**

المصغرة، في حين عالج المحور الثالث: **دور البنوك التجارية في تمويل المؤسسات المصغرة حالة (BADR)**

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للمؤسسات المصغرة

تعريف المؤسسات المصغرة (صغيرة جدا) في الجزائر:

سوف نعتمد على تعريف المشرع الجزائري، الذي بين أيدينا والمتعلق بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والوارد في القانون رقم (17-02) مؤرخ في 10 جانفي 2017 والمتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وعليه فإن تعريفنا للمؤسسات المصغرة وفق التعريف الجديد الذي يميز بين المؤسسات الصغيرة جدا (مصغرة) والصغيرة والمتوسطة، سيكون على النحو التالي: هي كل مؤسسة تشغل من 01 إلى 09 أشخاص، ولا يتعدى رقم أعمالها السنوي 40 مليون دج، ولا يتجاوز مجموع ميزانيتها السنوية حصيلة 20 مليون دج [(1)].

وتتسم هذه المؤسسات ببساطة أنشطتها إلى حد يسمح بإدارتها مباشرة على أساس العلاقة بين شخص وشخص آخر. كما أنه ليس من المرجح أن تكون في حاجة لتخصيص قدر كبير من وقت الموظفين للقيام بعمليات المحاسبة وأن تكون قادرة على تحمل التكاليف. لذلك فإن العمليات التي تقوم بها هذه المؤسسات ما هي إلا عمليات محاسبة أساسية لتسجيل رقم الأعمال ومراقبة النفقات والأرباح. والجدير بالملاحظة هو أن الجزائر، قد أخذت بالمعايير الأوروبية في تحديد مفهوم المؤسسات المصغرة. وبصفة عامة المؤسسات المصغرة: هي عبارة عن مشروعات فردية صغيرة موجهة إلى المجالات الاستثمارية التي تزيد من القدرة الإنتاجية للبلد، وتخلق فرص عمل جديدة وتساهم في تحسين دخل القائمين عليها وتقديم امتيازات مالية

ومادية [2]. ويمكن التمييز بين المؤسسات (المصغرة) أي الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة، وفق ما هو موضح في الجدول الأتي:

الجدول رقم 1: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المشرع الجزائري

نوع المؤسسة	عدد العمال	رقم الأعمال السنوي	الحصيلة السنوية
صغيرة جدا	1- 9 أشخاص	أقل من 40 مليون دج	أقل من 20 مليون دج
صغيـــرة	10- 49 شخص	أقل من 400 مليون دج	أقل من 200 مليون دج
متوسطـة	50- 250 شخص	ما بين 400 مليون دج - 4 مليار دج	ما بين 200 مليون دج - 1 مليار دج

المصدر: من إعداد الباحثين بالاستناد إلى المواد: 8، 9، 10، من القانون 17-02، المتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

خصائص المؤسسات المصغرة:

تتميز المؤسسات المصغرة بالعديد من الخصائص والسمات، التي تجعلها أكثر ملائمة للحالة الاقتصادية لبعض الدول ولطبيعة النشاط الاقتصادي ذو العلاقات التشابكية في قطاعات معينة داخل الدولة نفسها. ويمكن إجمال هذه الخصائص في الآتي[3]:

- الضآلة النسبية لرأس المال:

إن حجم رأس المال المستثمر في هذه المؤسسات منخفض قياسا بالمؤسسات الكبيرة، مما يسهل عملية التمويل.

- قلة التدرج الوظيفي:

قلة التدرج الوظيفي وذلك بسبب محدودية العاملين فيها، فالمؤسسات المصغرة تتميز بهيكلها التنظيمي البسيط وغير المعقد إضافة إلى التواصل المستمر بين العاملين ومالك المؤسسة مما يساعد في صنع واتخاذ القرار بسرعة وسهولة.

- المرونة وسرعة الاستجابة:

عادة ما تتميز المؤسسات المصغرة ببساطة هيكلها التنظيمي وعدم وجود آليات بيروقراطية رسمية جامدة، تجعل عملية التغيير نحو الأحسن والأفضل تجري بطريقة أسرع.

- المؤسسات المصغرة باعتبارها مشتلة للمهارة:

تعتبر المؤسسات المصغرة مشتلا أو مدرسة للمهارة ومعملا لصناعات جديدة، تساعد المؤسسات المصغرة في خدمة أسواق محدودة أو متخصصة لا تنجذب إليها المؤسسات الكبيرة.

- المحلية:

تكون أغلب العمليات في المؤسسات المصغرة في منطقة جغرافية واحدة، عدا العمليات التسويقية. لذا يعتبر الموقع خاصية من خصائص المؤسسات المصغرة، إذ نجد أن هذه المؤسسات يكون مركز عملياتها في موقع محلي.

- التجديد والإبداع:

إن المؤسسات المصغرة هي المصدر الرئيسي للأفكار الجديدة والاختراعات. فكثير من براءات الاختراع تعود إلى الأفراد وأغلبهم يعملون في مؤسسات صغيرة ومتوسطة. كما أن المؤسسات المصغرة التي يديرها

أصحابها تتعرض إلى التجديد والتحديث أكثر من المؤسسات العامة لأن العاملين الذين يعملون على ابتكار أفكار جديدة تؤثر على أرباحهم ويجدون بذلك حوافز تدفعهم بشكل مباشر للعمل [4].

- انخفاض نسبة رأس المال إلى العمل:

أدى انخفاض نسبة رأس المال إلى العمل في المؤسسات المصغرة إلى جعلها مؤسسات كثيفة العمالة، لا سيما في المشروعات الحرفية، الشيء الذي رشحها لتكون حلا ناجعا لمشكل البطالة في العديد من الدول. هذا جانب إيجابي، على الرغم من أن ذلك يتطلب برامج واسعة لتدريب اليد العاملة. كما يؤدى هذا الانخفاض في نسبة رأس المال إلى العمل إلى استعمال أقل للتكنولوجيا، مما يجنب هذه المؤسسات مصاريف إضافية تتمثل في مصاريف الصيانة.

- المركزية:

تتسم المؤسسات المصغرة بالمركزية في مباشرة أعمالها، حيث يقوم مالك المؤسسة بنفسه أو بمعاونة عدد محدود من المساعدين بتأدية النشاطات المختلفة في المؤسسة، إذ تستخدم تلك المؤسسات في الغالب الهيكل البسيط. وهو ما يعني استقلالية الإدارة في اتخاذ قراراتها، إلا أنه وفي معظم الأحوال فإن المالكين هم الذين يقومون بإدارة المؤسسة. ومن العوامل المفسرة لإتباع المؤسسات المصغرة للمركزية عند ممارستها لأنشطتها هو الجمع بين الإدارة والملكية.

- المحافظة على استمرارية المنافسة:

من الحقائق التي لا يمكن إغفالها، هو أن المؤسسات المصغرة تتنافس فيما بينها في مجالات كثيرة، إذا أخذنا المنافسة من جانب المفهوم الحديث والذي يتماشى مع التطور السريع للنظم الاقتصادية المعاصرة.

- **التكامل مع المؤسسات الكبرى:**

يمكن للمؤسسات المصغرة تحقيق بعض المزايا الناجمة عن فصل الوظائف أو مراحل العملية الإنتاجية بالنسبة للمؤسسات ذات الوفرة الكبيرة من خلال التخصص في بعض منها، والعمل على نطاق اقتصادي مناسب.

المحور الثاني: إشكالية تمويل المؤسسات المصغرة

مصادر تمويل المؤسسات المصغرة:

إن للمؤسسات احتياجات مالية الشيء الذي يدفعها إلى سد هذا النقص، وذلك من خلال البحث عن مصادر مالية لتلبية احتياجاتها. ولتغطية هذا العجز تلجأ إلى الاعتماد على العديد من المصادر المتاحة.

مصادر التمويل الذاتية في المؤسسات المصغرة:

يعتبر التمويل الذاتي المصدر الأساسي لتمويل المؤسسات المصغرة في مرحلة الانطلاق، حيث يعتمد أصحاب المؤسسات المصغرة على جزء كبير من احتياجاتها التمويلية في البداية على مواردها الذاتية، أي اعتماد المؤسسة على مواردها الذاتية المتاحة والمتمثلة في الاحتياطات والأرباح المحتجزة وعلى ما تحوزه في خزينتها من أصول نقدية سائلة، وكذا الإهتلاكات وهو أيضا: الأموال المتولدة من العمليات الجارية للمؤسسة أو من مصادر عرضية دون اللجوء إلى مصادر خارجية للتمويل. من هنا يتضح لنا أن التمويل الذاتي، يعبر عن استقلالية المؤسسة عن المساعدات الخارجية، فهو العرض الداخلي للنقود المتولد عن نشاط المؤسسة ويتمثل ذلك في الأرباح المحتجزة أو غير الموزعة وأقساط الاهتلاك والمؤونات.

وباختصار فإن مصادر التمويل الذاتي، تتمثل فى العناصر التالية [5]:

- الأرباح المحتجزة؛

- الاهتلاكات؛

- المؤونات.

مصادر التمويل الخارجية في المؤسسات المصغرة:

كثيرا ما تكون المؤسسات مضطرة إلى اللجوء إلى مصادر تمويل خارجية بسبب ضعف قدرتها على التمويل الذاتي، حيث أن اعتمادها على هذا النوع من التمويل لوحده في كثير من الحالات، قد لا يكفي لتغطية كافة احتياجاتها التمويلية، مما يجعلها تلجأ حينئذ إلى مصادر خارجية للحصول على الأموال، ومنها[6].

مصادر التمويل قصير الأجل:

يستعمل التمويل قصير الأجل – التمويل الذي تكون فيه مدة الاستحقاق سنة أو أقل من سنة–، بشكل رئيس لأجل الاستثمار في الموجودات من حيث سرعة تحويلها إلى نقد، وطبيعة القروض قصيرة الأجل التي يفترض أن يتم تسديدها خلال فترة قصيرة، تتناسب في طولها في معظم الأحيان وطول الدورة التجارية للمؤسسة، وتتضمن مصادر التمويل قصيرة الأجل ما يلي:

- **الائتمان التجاري:**

وهو نوع من التمويل قصير الأجل، تحصل عليه المؤسسة من الموردين. ويتمثل في قيمة المشتريات الآجلة للسلع، التي تتاجر فيها أو تستخدمها في العملية الإنتاجية.

- الائتمان المصرفي:

يقصد بالائتمان المصرفي في هذا الصدد، القروض قصيرة الأجل التي تحصل عليها المؤسسة من البنوك، ويأتي هذا النوع من الائتمان في المرتبة الثانية بعد الائتمان التجاري، ويتميز :بأنّه أقل تكلفة من الائتمان التجاري، إذ يأتي في صورة نقدية وليس في صورة بضاعة.

مصادر التمويل متوسطة الأجل:

هو ذلك التمويل الذي يمتد ما بين السنتين وسبع سنوات، مثل القروض المصرفية. وفيما يلي عرض موجز لأهم المصادر، التي تستعمل في التمويل متوسط الأجل:

- القروض المباشرة متوسطة الأجل:

تمثل القروض متوسطة الأجل نوعا من القروض، التي تلتزم المؤسسة عند الحصول عليها، بسداد كل من أصل القرض والفائدة المستحقة في تاريخ معين.

تخضع عملية الاقتراض في هذه الحالة لشروط الاتفاق ما بين المنشأة وما بين المقترض وذلك فيما يتعلق بمعدل الفائدة وتاريخ الاستحقاق وأسلوب السداد(7).

مصاعب تمويل المؤسسات المصغرة:

يعد مشكل التمويل المنتظم من أساسيات إنشاء وتشغيل المؤسسات بمختلف أنواعها وأحجامه،ا إذ تحتاج المؤسسات لمختلف أدوات التمويل، لا سيما القروض لتغطية احتياجاتها من المواد الأولية وأجور العاملين ومصاريف أخرى. لهذا تؤثر مشكلة التمويل على المؤسسات الكبيرة بصفة عامة والمصغرة بصفة خاصة، مما يعيق نموها وتطورها، وبالتالي مساهمتها في توفير مناصب شغل جديدة. حيث إن عدم كفاية رؤوس الأموال لتوفير المعدات اللازمة ومستلزمات التشغيل بصفة دورية للمشروع، حيث تواجه المؤسسات المصغرة

مشاكل تمويلية كبيرة في بداية إنشائها من منطلق اعتمادها بالدرجة الأولى على الإمكانيات الذاتية لمؤسسي المشروع، مع اعتمادها البسيط على مؤسسات تمويلية وبالأخص المصرفية منها والتي غالبا ما تحجم عن تمويل المشاريع المصغرة أو تفرض شروطا قاسية لما تتوقعه من ارتفاع درجة المخاطر [8].

إن الضرائب وعلى الرغم من الدور الهام، الذي تلعبه التحفيزات الضريبية في تنمية المؤسسات المصغرة ومن ثم الإسهام في تحقيق السياسات التنموية. فهذه الأعباء خاصة في الدول النامية، لا تساعد بأي حال من الأحوال العمل الإنتاجي، الأمر الذي يؤدي إلى تعدد وتنامي الأنشطة وهذا ما يؤدي وبلا ريب إلى التهرب الضريبي [9].

دور هيئات الدعم في تمويل ومساندة المؤسسات المصغرة:

تعتبر المؤسسات المصغرة في الوقت الراهن، الفاعل الأساسي في مجال التنمية وإحداث مناصب الشغل والاستثمار. وفي هذا الصدد فإن الجزائر كغيرها من الدول سواء النامية أو المتقدمة على السواء، أخذت على عاتقها، تمكين هذا النوع من المؤسسات من القدرة على مواجهة المنافسة وتحملها وذلك بالاعتماد على سياسة عمومية لمرافقة المؤسسات وتخصيص إمكانات مادية هامة لهيئات الدعم، حتى تتمكن من تحقيق الأهداف المنتظرة منها وأداء دورها بفعالية. ويمكن توضيح مساهمة هيئات الدعم والتي ركزنا بخصوصها في هذا الشأن على هيئتين فقط، وهما (ANSEJ، ANGEM) في تمويل ومساندة المؤسسات المصغرة، من خلال النقاط الآتية:

- حصيلة نشاط الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ):

استنادا إلى البيانات الواردة في الجدول التالي، يمكن التعرف على طبيعة النشاطات وعدد المشاريع الممولة وعدد مناصب الشغل المنشأة وكذا قيمة الاستثمار من قبل وكالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ)

الجدول رقم 2: توزيع المشاريع الممولة حسب قطاع النشاط إلى غاية 2015/06/30

قطاع النشاط	عدد المشاريع الممولة	عدد مناصب الشغل	قيمة الاستثمار (دج)
الخدمات	80096	193601	238327109619
نقل المسافرين	17606	41214	42693705477
الصناعة التقليدية	33312	102884	81128526658
نقل البضائع	55156	94148	141724543531
الزراعة	28661	71309	85065052344
الصناعة	12541	40847	52654395493
البناء والأشغال العمومية	19469	63466	70650034465
الأعمال الحرة	5505	12922	9394488030
الصيانة	5232	13460	10544744125
الصيد	795	3966	4945704809

الري	475	1888	2842119962
نقل التبريد	11440	21230	27743947725
المجموع	**270288**	**660935**	**767714372238**

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على احصائيات الوكالة.

نتبين من خلال معطيات الجدول أعلاه، أن قطاع الخدمات يستحوذ على أكبر نسبة من المشاريع الممولة من طرف الوكالة، وذلك بما نسبته 29.63%، يليه نقل البضائع بـ 20.40% ثم الصناعات التقليدية بـ 12.32%، في حين لا يتجاوز نصيب الصناعة 4.63% وبمجموع 12541 مشروع من جملة 270288 مشروع الاجمالية والمقدرة حتى نهاية السداسي الأول من سنة 2015. وقد مكنت هذه المشاريع المنجزة أو بالأحرى المؤسسات المنشأة من خلق عدد لا بأس به من مناصب الشغل قدرت بـ 660935 منصب عمل وذلك منذ تأسيس الوكالة وشروعها في العمل، لكن في المقابل لا يمكن اعتبار هذا المجهود كافياً ما دامت القطاعات الإنتاجية في المؤخرة، والتي تعتبر من أهم القطاعات في أغلب دول العالم. لذا يجب أخذ التدابير اللازمة وتقديم تحفيزات جبائية للمستثمرين، حتى تجذب إليها اهتمامهم وبالتالي تكوين قاعدة صناعية متينة من شأنها دعم النسيج الصناعي وتقويته، وبالتالي جعله يساهم بحق في المجهودات التنموية الوطنية.

- حصيلة نشاط الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM):

كما هو معلوم، لم ينطلق نشاط الوكالة فعليا إلا في منتصف سنة 2005 ومنذ ذلك الوقت قدمت الوكالة قروض مصغرة بأنواعها المختلفة عبر كافة التراب الوطني، والجدول الآتي يبين القروض الممنوحة حسب نوع التمويل المحققة للسداسي الأول من سنة 2016:

الجدول رقم (3): القروض الممنوحة حسب نوع التمويل المحققة إلى غاية 06/30/ 2016:

نوع التمويـــــل	عدد القروض الممنوحة	مناصب الشغل المنشأة
تمويل شراء المواد الأولية	471030	706545
التمويل الثلاثي بين الوكالة والبنك وحامل المشروع	33932	50898
المجموع	**504962**	**757443**

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على احصائيات وبيانت الوكالة.

عند تحليل البيانات التي تضمنها الجدول السابق، يمكن القول أن عدد القروض الممنوحة لتمويل شراء المواد الأولية بلغ 471030 قرض وبنسبة 93.28% من إجمالي القروض. مما ساهم في خلق 706545 منصب عمل جديد، في حين أن التمويلات للثلاثي بين الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة والبنك وحامل المشروع أدت إلى المساهمة في استحداث 50898 منصب شغل، ومثلت نسبة6.71% من إجمالي القروض الممنوحة في إطار الوكالة.

من خلال ما سبق تتضح سياسة وإستراتيجية الجزائر في تنمية وترقية المؤسسات المصغرة، التي تتجه إلى التركيز على توفير ترسانة قانونية من شأنها توفير وضمان الدعم والمساندة لها. ويظل الدعم المادي وتهيئة الأوضاع، التي تساعد على الحفاظ على النسيج الصناعي القاعدي، والنهوض بقطاع المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة أمرا ضروريا لا مناص منه، لتكوين قاعدة اقتصادية تتشكل من شبكة من هذه المؤسسات لتصحيح الأوضاع الاقتصادية، خاصة بعد أن أثبتت هذه المؤسسات نجاعتها في العديد من الدول المتقدمة كاليابان، نظرا للخصائص والمميزات التي تنفرد بها.

المحور الثالث: دور البنوك التجارية في تمويل المؤسسات المصغرة حالة (BADR)

علاقة البنوك التجارية بالمؤسسات المصغرة:

إن علاقة البنوك التجارية بالمؤسسات المصغرة، تتمثل في شكل علاقة تمويل حسب مرحلة نمو المؤسسة.

علاقة البنوك التجارية بالمؤسسات المصغرة الناشئة:

تتحدد هذه المرحلة باستقرار فكرة إنشاء المؤسسة إلى تجسيدها على أرض الواقع وأخذ مكانتها بين مثيلاتها. بعبارة أخرى تشمل هذه الفترة السنوات الأولى التجريبية والانطلاق الفعلي لنشاط المؤسسة. وتعتبر هذه المرحلة أصعب فترة، تتجاوز فيها المؤسسة المخاطر من مخاض وتطوير الفكرة إلى البدء في تجسيد نماذج تجارية للسلعة أو الخدمة الجديدة وترويجها، ومعرفة مدى إقبال المستخدمين أو المستهلكين عليها. بالإضافة إلى الاحتياجات المالية التي تستوجبها إجراءات التسجيل، المقر، العلامة التجارية، شراء الآلات والتجهيزات....إلخ، وزيادة على ذلك المصاريف الإدارية، خلال هذه المرحلة تكون نتائج المؤسسة في أغلب الأحيان سلبية، نظرا للتكاليف التي تتحملها. فغالبا ما تتخوف البنوك من تمويلها بسبب أن هذه المؤسسة الجديدة معرضة للمخاطر وعدم التأكد من مردودية المؤسسة، وتكون دراسة البنك في هذه المرحلة عادة على أساس التقديرات فقط من جهة ومن جهة أخرى عدم قدرة المؤسسة في هذه الفترة بالذات على توفير الضمانات التقليدية، التي تعتبر أهم متطلبات الحصول على الائتمان البنكي[10].

علاقة البنوك التجارية بالمؤسسات المصغرة في مرحلة التوسع والنمو:

إذا تجاوزت المؤسسة المرحلة الأولى واستطاعت أن تتغلب على المصاعب المالية والإدارية ونمت وأصبحت تتسم بنمو وتطور سريع في مستوى إنتاجها ومبيعاتها، بسبب إقبال المستهلكين على منتجاتها أو اكتسابها

سمعة من خدماتها وجودتها في التعامل معهم، حيث تبدأ التدفقات النقدية، تشكل مخزونات ومؤونات، فهذا يعني أن النمو الذي تشهده المؤسسة ينعكس بصفة ايجابية عليها من خلال القيام بالاستثمارات، التي يتطلبها التوسيع في القدرات الإنتاجية لها. ففي هذه المرحلة تزيد حاجياتها إلى رأسمال يعرف برأسمال النمو، الذي سوف يدعم أموالها الخاصة. ذلك ما يسمح لها بتحقيق استقرار في تدفقاتها المالية والحفاظ على حصتها من المبيعات وتحسينها بمنتوجات جديدة لمواجهة متطلبات المنافسة التي يفرضها السوق. لذا تكون في حاجة ماسة إلى التمويل قصير الأجل. فالبنك وعلى خلاف علاقته مع المؤسسات الناشئة، يفضل ربط علاقات مع المؤسسات التي في طور النمو وذلك نتيجة لوجود معطيات مالية ومحاسبية تكون واقعية يركز عليها دراسته، إذ يستطيع البنك تحديد المركز المالي للمؤسسة وبالتالي قياس خطر منح القروض الخاصة بدورة الاستغلال[11].

دور بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) في تمويل المؤسسات المصغرة:

أسفرت مختلف الجهود المبذولة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية، لغرض تشجيع تطور المؤسسات المصغرة عن إقبال كبير من طرف المستثمرين على خدماته، مما أدى إلى ارتفاع ملحوظ في حجم المؤسسات المصغرة الممولة خلال مدة قصيرة من الزمن، حيث تشير الإحصائيات المستجمعة من مصادر البنك نفسه إلى أن مبلغ القروض الممنوحة من طرف هذا الأخير، قد ارتفع بما قدره 58% بين سنتي 2013 و2014، ثم بـ 64% من سنة 2014 إلى 2015، ثم بـ 68% من سنة 2015 إلى 2016. وهو ما يعكس من جهة اقبال هذه المؤسسات على هذا البنك للاستفادة من خدماته المالية، ومن جهة أخرى مدى تجاوب البنك مع هذه المؤسسات.

وللوقوف على حجم مبالغ القروض الممنوحة من طرف البنك للمؤسسات المصغرة. نورد الجدول التالي الذي يوضح ذلك، تبعا لمختلف قطاعات النشاط، وكذا عدد المشاريع الممولة.

- المشاريع الممولة وفق عدد مناصب الشغل:

الجدول التالي بما يتضمنه من بيانات، يمثل عدد المشاريع الممولة وفق مناصب الشغل المستحدثة.

الجدول رقم 4: عدد المشاريع الممولة وفق مناصب الشغل

السنة	عدد الملفات المودعة	عدد الملفات المقبولة	تكلفة المشروع	القروض الممنوحة	عدد مناصب الشغل
2014	1623	1139	2655682	1825448	2191
2015	1767	1297	3072913	2203730	1674
2016	**1897**	**1427**	**3547188**	**2535723**	**1967**

المصدر: من إعداد الباحثين، اعتمادا على معطيات بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

نلاحظ من خلال الجدول، أن نسبة قبول الملفات لسنة 2014 كانت في حدود 70%، وقد ساعد ذلك في خلق 2191 منصب شغل، أما سنة 2015، فبلغت نسبة القبول 73%، ومنه تم استحداث 1674 منصب شغل، وفيما يخص سنة 2016، فقد بلغت نسبة قبول الملفات 75% ومنه تم خلق 1967 منصب شغل. وهكذا نلاحظ أن نسبة قبول الملفات في تزايد مستمر وهو ما يساعد في القضاء على البطالة.

- المشاريع الممولة وفق القطاع: يمثل هذا الجدول إحصائيات حول عدد المشاريع المقبولة والمرفوضة في مختلف قطاعات النشاط.

الجدول رقم 5: إحصائيات حول عدد المشاريع المقبولة والمرفوضة في مختلف قطاعات النشاط

معدل التطور / قطاعات النشاط	ملفات 2014		ملفات 2015		ملفات 2016	
	مقبولة	غير مقبولة	مقبولة	غير مقبولة	مقبولة	غير مقبولة
خدمات مختلفة	829	279	1012	304	1023	304
البناء	14	11	18	11	18	11
الصناعة	53	52	58	44	59	44
الصناعة التقليدية	34	7	44	09	45	09
خدمات فلاحية	146	98	116	92	123	92
إنتاج فلاحي	63	37	49	10	159	10
الصيد البحري	00	00	00	00	00	00
المجموع	**1139**	**484**	**1297**	**470**	**1427**	**470**

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

من خلال بيانات الجدول أعلاه، نلاحظ أن أكثر القطاعات المستفادة من التمويل كانت على التوالي بالنسبة لسنة 2016 قطاع خدمات مختلفة، حيث بلغ عدد الملفات المقبولة 1023 ملف، من جملة 1327 ملف مودع، يليها قطاع الإنتاج الفلاحي وقطاع الخدمات الفلاحية، بـ 159 و123 ملف على الترتيب لكل منهما. وهي نفس القطاعات تقريبا، في السنوات الثلاث محل الدراسة مع اختلاف بسيط بالنسبة لعام 2015 وذلك

بدخول قطاع الصناعة واحتلالها المرتبة الثالثة من حيث حجم التمويل. وهذا يبين اقتراح معظم المشاريع لهذا النسق، فضلا عن أن المشاريع الفلاحية، احتلت مرتبة مهمة في حجم التمويل والسبب في ذلك يرجع بالدرجة الأولى لطبيعة البنك ذاته.

تقييم دور بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

عوائق تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

من الأكيد أن مجهودات بنك الفلاحة والتنمية الريفية فيما يتعلق بتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قد أسفرت عن نتائج إيجابية، إذ ارتفع خلال السنوات الأخيرة حجم المشاريع الممولة من طرف هذا الأخير، إلا أن هذا الارتفاع قدر بالضعيف مقارنة مع الأهداف المسطرة، بالإضافة إلى أن المحافظ المالية للبنوك تتضمن نسبة كبيرة من الذمم المشكوك في تسديدها والغير مسددة والذي يعود إلى الإفلاس الذي تشهده المؤسسات المصغرة والصغيرة والتي تأخذ في أغلب الأحيان في الجزائر شكل مؤسسات عائلية تفتقر إلى التسيير العقلاني الحديث، وكذا التهرب المقصود للزبائن من تسديد الديون وكل ذلك يعود إلى وجود العديد من المشاكل التي مازالت تتخبط فيها البنوك الجزائرية سواء من داخلها أو تلك التابعة من محيطها .

- العوائق الداخلية:

يعاني بنك الفلاحة والتنمية الريفية من الكثير من العوائق والمشاكل الداخلية، التي تعيق مسيرته في السعي إلى تمويل المشاريع الناجحة ومن ثم تحقيق التنمية الاقتصادية، ولعل مصدر هذه المشاكل يعود أساسا إلى أسلوب تسيير القطاع البنكي الجزائري في سنوات السبعينات والثمانينات وعدم قدرته على التأقلم وأسلوب التسيير الحديث الذي يقتضيه اقتصاد السوق والمنافسة، حيث تتمثل أغلب هذه المشاكل في[12]:

– المبالغ الكبيرة في القروض الغير مسددة، التي ما زالت تثقل المحافظ المالية للبنوك والمنجزة عن تمويل المؤسسات العمومية المفلسة في السنوات الماضية دون تلقي ضمانات عن ذلك.

– الضعف الكبير في تحليل قدرات البنوك الذاتية وتحليل طلبات المقترضين.

– عدم اعتماد الدراسة والمعايير الاقتصادية البحتة في منح القروض، وهو ما يعود إلى المستوى التأهيلي للإطارات المسيرة بالبنوك.

– عدم القدرة على التخلص كلية من بوادر البيروقراطية ونظم الرشوة والتمييز بالبنوك، مما يدفع في الكثير من الأحيان على تمويل مشاريع مشكوك في ربحيتها على حساب مشاريع ناجحة أخرى.

– عدم توفر طرق اقراض خاصة بالمناطق أو القطاعات (الزراعة، الصناعة)...مع تطبيق معدلات الفائدة بطريقة موحدة على كل أنواع القروض الطويلة أو القصيرة المدى، مع الإفراط في رفض منح القروض التي أصبحت ترتكز أكثر على الضمانات المحصلة من المؤسسات وأقدمية تعاملها مع البنوك.

العوائق الخارجية: وتتمثل في ما يلي:

– التفاوت الملاحظ ما بين المعايير التشريعية وواقع البنوك.

– سلوك المستثمرين: إن ضعف النتائج المحققة من طرف البنوك حول تمويل المؤسسات المصغرة، يعود في الكثير من الأحيان إلى تخوف البنك من التعامل مع هذا النوع من المؤسسات في الجزائر، نظرا للعديد من الخصائص التي تتسم بها هذه الأخيرة والتي تؤدي في أغلب الأحيان إلى عدم تحقيق المردودية لكلا الطرفين.

تطلعات بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) في مجال منح القروض للمؤسسات المصغرة:

أمام التحولات والتغيرات الطارئة على الساحة المالية، فإن تطلعات بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) متمحورة أساساً في النقاط الآتية:

- ✓ تشجيع تمويل الاستثمارات المنتجة للسلع والخدمات، من خلال السياسة الافتراضية واستراتيجيات البنوك في تحويل الاستثمارات، عبر تنمية قدراتها التقنية والتحليلية للأخطار.
- ✓ تشجيع تمويل المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة على السواء، وهذا لكونها الفاعل الحاسم في المشهد الاقتصادي.
- ✓ تكوين موظفين مختصين لمنح القروض والاستفادة من التجارب الأجنبية، وتطبيق ما يتناسب مع الأوضاع الداخلية للبلاد وفقا للمجالات المفتوحة والقروض المتاحة.
- ✓ استعمال أجهزة الإعلام الآلي وبنك المعلومات من أجل أكثر ديناميكية في دراسة الطلبات والملفات والاستعانة بالبرامج المتخصصة في التحليل المالي لدراسة وتقييم الجدوى الاقتصادية والمالية المشروعات.

الخاتمة:

تعتبر العلاقة بنك– مؤسسات مصغرة في أيامنا هاته ضرورة حتمية لابد منها، كونها تهدف إلى تحقيق المردودية لكلا الطرفين ومن ثم النمو والتطور الاقتصادي. إلا أنه يشترط في ذلك أن تكون العلاقة فعالة بين الطرفين تسودها الثقة المتبادلة، مما لا يتوفر في الاقتصاد الجزائري. فرغم التدابير المتخذة من طرف الحكومة لإصلاح المنظومة البنكية وضمان مشاركتها في تحقيق التنمية الاقتصادية، من خلال سعيها نحو جذب الاستثمارات المنتجة، سيما فيما يتعلق بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة **المؤسسات المصغرة**، التي أثبتت مؤخرا قدراتها على التحقيق السريع للربح والمردودية. غير أن وصول البنوك إلى مستوى ملحوظ من العصرنة والتطور التقني وارتفاع عدد المؤسسات الممولة من طرفها خلال مدة قصيرة من الزمن لا يتوافق مع الأهداف المسطرة والنتائج المتوقعة من مختلف برامج الحكومة، وذلك نظرا للكثير من المشاكل التي أصبحت تعوق العلاقة **بنك – المؤسسات المصغرة**. ولعل الرجوع إلى هذه الشاكل يؤكد ويثبت لنا مدى التفاوت الموجود ما بين هذين العاملين في قطاعين مختلفين تماما، ما بين بنوك ما زالت إلى حد اليوم تابعة للقطاع العمومي وذلك رغم منحها لاستقلالية التسيير ودخولها في إطار الخوصصة قبل المؤسسات العمومية، أما المؤسسات المصغرة فأغلبها يعود للقطاع الخاص. ولا يشترط فيها ضرورة توفر مسيريها على شهادات عليا أو كفاءات معينة في مجالات النشاط المراد العمل به، يجعل من هؤلاء الآخرين يبحثون سوى على مصالحهم الشخصية دون الارتكاز فعليا على أسس علمية اقتصادية محضة، مما يعلل سبب عد تفهمهم لسلوك البنوك، فيما يتعلق بالوثائق المطلوبة منهم والوقت المستغرق في تحليل المشاريع ومدى مردوديتها وكذا الضمانات الواجب توفيرها لتغطية المخاطر المصرفية.

وأخيرا نود أن نستعرض بعض المقترحات، التي نراها ضرورية لتفعيل العملية التمويلية وتجاوز الاشكال الذي تتخبط فيه من أجل تمكين المؤسسة المصغرة من أدائها للدور المنتظر منها في المساهمة في تحقيق التنمية بشطريها الاقتصادي والاجتماعي. وتتلخص هذه المقترحات في الآتي:

– تدعيم وتقوية العلاقات التي تكون بين أصحاب المشاريع والبنوك والمؤسسات المالية، بهدف تيسير الحصول على القروض.

– تنظيم دورات أو ورش تكوينية، ترافق أصحاب المشاريع المصغرة والصغيرة.

– تفعيل تطبيق الشق المتعلق بتخصيص جزء من الصفقات العمومية للمؤسسات المصغرة والصغيرة.

– إدراج آليات مراقبة و كاشفة للصعوبات التي تعترض المؤسسات المصغرة والصغيرة.

الهوامش والمراجع:

1). الجريدة الرسمية لج ج د ش (2017)، العدد 2، ص ص: 5- 6.

2). عبد الرزاق فوزي (2003) ، **تحليل وتقييم تجربة المؤسسة المصغرة في الجزائر**، الدورة التدريبية حول: المشروعات الصغيرة والمتوسطة، سطيف، ص 03.

3). زوتية محمد صالح (2007)، **أثر التغيرات الاقتصادية على ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مذكرة ماجستير، علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، ص 10.

4). مرزوقي نوال (2010)، **معوقات حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية على شهادة الإيزو 9000، 14000**، مذكرة ماجستير، علوم التسيير، جامعة سطيف، ص 16.

5). الياس غقال (2009)، **تمويل المؤسسات المصغرة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب**، مذكرة ماجستير، علوم اقتصادية، جامعة بسكرة، ص 44.

6). عبد الحليم كراجة (2009)، **الإدارة والتحليل المالي**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ص 408.

7). ياسر السكران (2000)، **الإدارة والتحليل المالي**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ص 93.

8). جبار محفوظ (2004)، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشاكل تمويلها**، مجلة العلوم الإنسانية، دون ذكر العدد، جامعة سطيف، ص 4.

9). حنين الدماغ (2010)، **دور التمويل في تنمية المشاريع الصغيرة**، مذكرة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة، ص 27.

10). يوسف قريشي (2006)، **خصائص الهياكل التنموية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، ورقة بحثية مقدمة إلى الملتقى الدولي حول: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة ورقلة، ص 43.

11). نفس المرجع، ص 44.

12). مفتاح صالح (2005)، **أداء النظام المصرفي من قبل الاستقلال في فترة الإصلاحات**، ورقة بحثية مقدمة إلى الملتقى الدولي حول: الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، ص 15.